النظام الاقتصادي الرأسمالي:

تمهيد:

بعد زوال النظام الإقطاعي في أوربا ظهر نظام اقتصادي جديد استقر على تسميته بالنظام الاقتصادي الرأسمالي، الذي ظهر وازدهر في أوروبا الغربية فغير من وجه المعمورة تغييرا جذريا.

I- أهم العوامل التي أدت إلى انهيار النظام الإقطاعي وظهور النظام الاقتصادي الرأسمالي:

هناك مجموعة من الأسباب والعوامل التي ساهمت في نشأة الرأسمالية ويمكن إيجاز أهمها في النقاط التالية:

أ- استطاع بعض ملوك الدول الأوروبية أن يكونوا سلطة مركزية ويسيطروا على أراضيهم خاصة دول مثل: (اسبانيا- فرنسا- أنجلترا- هولندا...)

- هروب رقيق للأرض من الاقطاعة نحو المدينة مما أضعف نظام الاقطاعة.

- انتشار استعمال النقود والذهب والفضة في كل المعاملات مما جبر الاقطاعي على التعامل النقدي الأمر الذي ساعد الفلاح القن على التنقل التدريجي نحو الحرية

- تحالف تجار المدينة مع الملوك من أجل القضاء على الاقطاع وذلك لاتفاق مصالح الطرفين .

ب- تطور عدد سكان المدن الأوروبية: وهو ما رفع للطلب على المواد الغذائية و زاد في سعرها مما عمل على تحويل الانتاج من إكتفائي إلى سوقي هدفه تحقيق الربح (رأسمالي).

ج- الاكتشافات الجغرافية والاستعمار الأوروبي التي أدت إلى اتساع نطاق السوق والمبادلات وبالتالي تحول اقتصاد العصور الوسطى من اقتصاد ضيق التبادل إلى اقتصاد نقدي واسع.

د- ظهور ثروة نقدية بسبب انتاج الذهب الذي اكتشف في امريكا والبيرو والمكسيك، والذي ساعد على اغناء الطبقة البرجوازية.

هـ- التطور الفكري والإصلاح الديني: لم يعد الفكر الديني في أوربا يحتقر وينظر نظرة دنيوية إلى الأعمال والأنشطة الاقتصادية خارج نطاق الزارعة، فأصبح للعمل في الزارعة والصناعة وكل الأعمال والأنشطة لها نفس الأفضلية، وأخذ يتفوق الذهاب إلى العمل على الذهاب للكنيسة،

و- تطور النظام المصرفي والنقدي: وهو ما سمح للمودع بأن يتلقى فائدة عوضا عن ودفع فائدة وهو ما رفع الابخار وزاد في رؤوس الأموال الاستثمارية.

II- مراحل تطور النظام الرأسمالي : تطور النظام الرأسمالي من خلال ثلاث مراحل هي:

أولا: الرأسمالية التجارية (1450-1750):

إن النظام الرأسمالي في أول عهده كان ذا صبغة تجارية ومن هنا كانت تسمى المرحلة الأولى لهذا النظام بالرأسمالية التجارية.

1- المظاهر العامة المشتركة للرأسمالية التجارية:

أ- ظهرت الرأسمالية التجارية من حوالي منتصف القرن الخامس عشر واستمرت حتى منتصف القرن الثامن عشر.

ب- سيطرة المبادلات والتجارة على جميع الأنشطة سواءا (صناعية أو زراعية)، حيث أن كل ما كان ينتج يتم إنتاجه لغرض المبادلة أي للتجارة الداخلية والخارجية، وظهرت طريقة الانتاج الرأسمالية سواء في الزراعة او الصناعة.

ج- تمايزت طبقتان اجتماعيتان على أساس اقتصادي هما: **أرباب العمل:** (أصحاب الأعمال، التجار، وأصحاب رؤوس الأموال) فهم يملكون رأس المال، ووسائل الإنتاج، و**عمال أجراء:** وهم عمال يبيعون قوة عملهم مقابل أجر معين، و يرتبط هاتان الطبقتان بعلاقة تعاقدية.

د- لقد حققت الدول الأوروبية وحدتها السياسة وبدأ العمل لتحقيق الوحدة الاقتصادية، حيث بدأت هذه الأخيرة بالتدخل في الحياة الاقتصادية على نطاق واسع ابتداء من القرن السادس عشر، فلم يعد يقتصر دورها على سن التشريعات والقوانين بل تعدى دورها في المجال الداخلي إلى تنظيم التجارة والصناعة، كما

تقوم الدولة بإنتاج أو تشجيع صناعة معينة، كما تقوم في المجال الخارجي بوضع قواعد لتنظيم شؤون تجارتها الخارجية كمنع تصدير سلعة معينة.

هـ- إن قوة الدولة وثروتها تتحدد بمقدار ما تمتلكه من معادن نفيسة (ذهب وفضة)، وهذا يتحقق عندما تصدر أكثر مما تستورد، وقد تولي الحاكم تنفيذ هذه المهمة عن طريق التدخل في الحياة الاقتصادية بهدف تنمية الصادرات وتقييد الواردات.

و تتميز هذه المرحلة بشيوع تعبير السياسة التجارية او المركنتالية وهي التي سادت دول أوروبية بعينها (اسبانيا، فرنسا، البرتغال، بريطانيا)، وقد تباينت سياسات التجاريين بهذا الشأن فنجد:

- **السياسة التجارية من اسبانيا (السياسة المعدنية) في القرن 16.**

أخذت السياسة التجارية في إسبانيا الشكل البسيط وتقوم على حصول الدولة على المعدن الثمين (الذهب والفضة) والإبقاء عليه داخل إسبانيا بالطريق المباشر من المناجم الداخلية والخارجية وتدفقت إليها كميات كبيرة من المعادن النفيسة من مستعمراتها في أمريكا و البيرو والمكسيك، وبالتالي لم يستدعي الأمر إلا الاحتفاظ به ومنع خروجه، حيث تم منع خروج المعدن النفيس بإجبار المصدرين الاسبان على إعادة ثمن صادراتهم في شكل مبالغ نقدية وحتى المصدرين للأجانب فرض عليهم إخراج ثمن الصادرات سلعا اسبانية، بالإضافة إلى تخفيض قيم العملة الاسبانية مقابل العملات الأجنبية من أجل جذبها إلى الداخل، مما أدى إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى أن وصل أرقاما قياسية في ظل إهمال الزراعة وهو ما تسبب في انهيار الاقتصاد وهو ما أدى إلى خروج المعدن النفيس من اسبانيا.

- **السياسة الصناعية في فرنسا (القرن 17) :**

لم يكن لدى فرنسا مناجم للذهب والفضة داخليا أو خارجيا، وقد اعتمدت فرنسا في سياستها التجارية على إقامة قاعدة صناعية قوية وقادرة على المنافسة الدولية، تمكنها من زيادة الصادرات عن الواردات وتحقيق فائض في الميزان التجاري، وقد تم التركيز على الصناعة لأن الزارعة أكثر عرضة للتقلبات الجوية ولأن قيمة المنتج الصناعي أعلى نسبيا مقارنة مع المنتج الزارعي في حالة تساوي الكمية، هذا بالإضافة إلى إقامة أسطول بحري وشركات متخصصة في التجارة الخارجية.

ولقد تم تطبيق هذه السياسة الصناعية عن طريق تخفيض التكاليف (وذلك عن طريق تخفيض الأجور وأسعار المواد الغذائية وتقديم الإعفاءات الضريبية و امتيازات أخرى، توفير أدوات العمل واستخدام العمالة الفنية العامة والخاصة الأجنبية، بالإضافة إلى حماية الصناعة الوطنية عن طريق فرض رسوم جمركية عالية على المنتجات الأجنبية علاوة على إعفاء الشركات للتصديرية من الرسوم الجمركية، ساهمت كل هذه الإجراءات في تشجيع الصناعة الوطنية وبالتالي ساهمت في دخول كميات معتبرة من المعادن النفيسة عن طريق تحقيق فائض في الميزان التجاري.

- **السياسة التجارية من انجلترا(خلال القرنين 17 و 18):**

لم تكن الظروف مماثلة في بريطانيا تماشي فرنسا واسبانيا وعليه كانت سياستها من اكتساب المعدن النفيس تعتمد على: تنمية التجارة الخارجية: وهذا من أجل تحقيق فائض في الميزان التجاري، يضمن دخول المعادن النفيسة (ذهب وفضة) وكذا عن طريق إعطاء لعناية بالأسطول البحري وخدمات النقل البحري لأنها صادرات غير منظورة، وقد أدركت بريطانيا أهمية فتح أسواق خارجية للسلع والمنتجات البريطانية.

3- الوقائع الاقتصادية الصناعية والزراعية والفكرية في المرحلة التجارية:

3-1. الوقائع الصناعية في المرحلة التجارية:

ان اتضاح معالم النظام الرأسمالي يعود إلى انتشار الصناعة المنزلية والصناعة الليدوية والتي سادت خلال هذه المرحلة جنبا إلى جنب مع الصناعة االحرفية (الطائفية)

أ- الصناعة الحرفية: وهي تلك الصناعات التي كانت سائدة في المدن إبان وبعد انهيار الاقطاعات وكانت محكومة ومسيطرة بنظام النقابات الطائفية متخصصة في صناعة الأدوات والمعدات والمواد وتعتمد على العمل اليدوي.

ب- الصناعة المنزلية: يعتقد أغلب المؤرخين أن أصول الرأسمالية الأولى اتضحت بانتشار نظام الصناعة المنزلي حيث يعهد صاحب العمل (من تجار وأصحاب الأموال) بالمواد الأولية إلى عدد من العمال لصناعتها في منازلهم بأدواتهم لحسابه الخاص ذلك وفقا لمواصفات معينة على أن يقوم بتصريف الإنتاج، وفي مرحلة لاحقة بأدوات صاحب العمل مقابل الحصول على أجر، وقد انتشرت هذه الصناعات

خارج المدينة في شكل صناعات جديدة (مثل صناعة الزجاج والورق وبعض الصناعات المعدنية) وحقق هذا مرونة كبيرة في الجهاز الإنتاجي ودخولا لأرباب العمل وأجورا للعمال.

ج- المصانع اليدوية: ظهرت حوالي القرن 17-18 في عدد من فروع صناعة الملابس والمنسوجات والزجاج والحديد و بناء السفن، على أن عملية للانتاج تتم في مكان واحد يجتمع فيه عمال متخصصون في انتاج سلعة معينة، وهذا تحت الأشراف المباشر لصاحب العمل أو نائب عنه، وأهم ما ميز هذه الصناعة سهولة للإشراف عليها والرقابة وتطبيق أساليب تقسيم العمل وهو ما زاد في الانتاج والانتاجية.

د- لقد ساهمت جميع هذه الصناعات الحرفية والمنزلية والصناعات اليدوية في اتضاح

هـ- وهكذا ظهرت وحدة الإنتاج الرأسمالية الأولى أو المشروع الرأسمالي والذي يدار بطريقة رأسمالية في الفترة التي سادت فيها الرأسمالية التجارية حيث انتشرت هذه الأنواع الثلاثة من الصناعة جنبا إلى جنب في هذه المرحلة.

ارتكزت سياسة التجاريين الصناعية على تشجيع ودعم الصناعة عن طريق فرض ضرائب جمركية على المنتجات الأجنبية لحماية المنتجات الوطنية، وتحريم تصدير المواد الأولية المحلية إلا بعد تحويلها لسلع صناعية، بالإضافة إلى تشجيع استيراد المواد الأولية اللازمة للتصنيع من الخارج، فضلا عن منع تصدير العدد والآلات الصناعية ومنع هجرة العمالة الماهرة، بالإضافة إلى إتباع سياسة الإعفاء الجمركي للصناعة المحلية وتقديم الدعم المالي اللازم لذلك أو منحها حق الاحتكار الكامل للسوق، كما قد تتدخل الدولة في شؤون الصناعة من خلال وضع مواصفات معينة للمنتجات تتماشى مع حاجات الأسواق الأجنبية تشجيعا للزيادة الفعلية للصادرات.

3-2. الوقائع الزراعية في المرحلة التجارية:

أ- من هذه المرحلة كان الاهتمام الأكبر منصبا على الصناعة لكن رغم ذلك لم يهملوا الزراعة والتي عرفت تحولا نوعيا في طريقة الإنتاج، حيث كان للانتاج لغرض المبادلة في ظل المنافسة من أجل تحقيق الربح بواسطة العمل الأجير.

ب- اتبع التجاريون في مجال الزراعة الوسائل التي من شأنها تخفيض نفقات الإنتاج بهدف منافسة المنتجات الأجنبية الزراعية، وعدم اللجوء للخارج للحصول على متطلبات السكان خاصة الغذائية، فضلا عن توفير هذه المنتجات للمصانع بأسعار ومعقولة،

و بالرغم من التطور الزراعي الحاصل والصناعي من طريقة الإنتاج كما وكيفا إلا أنها لازالت تحت سيطرة رأس المال التجاري وفي خدمة التجارة الخارجية والتي كانت تسيطر عليها شركات كبرى (شركة الهند الشرقية)

ثانيا: الرأسمالية الصناعية (1750- إلى أواخر القرن 19):

تطورت الصناعة وتقدمت بظهور الآلة البخارية والمغزل الآلي نهاية القرن الثامن عشر مما أدى إلى قيام الثورة الصناعية في انجلترا ثم في باقي أوروبا خلال القرن التاسع عشر وهو ما مهد لظهور ما يطلق عليه الرأسمالية الصناعية.

1- تعريف الرأسمالية الصناعية:

هي النظام الذي يتبلور فيه التقدم الآلي والناتج عن سيطرة رأس المال على الجهاز الصناعي و الإنتاجي سواء كان ذلك في صورة المصانع أو الورش الحديثة والتي تستخدم الآلات كأساس للعملية الإنتاجية، وسميت هذه المرحلة بالرأسمالية الصناعية نظار لضخامة رؤوس الأموال التي أصبحت توظف في الصناعة وأصبح الجهاز الإنتاجي في هذا النظام ذو طاقة إنتاجية ضخمة، وتغير النظام عما كان عليه في السابق، فقد كانت التجارة هي مركز النشاط الأساسي في ظل الرأسمالية التجارية وكانت الصناعة دائما قائمة لخدمة التجارة، أما في الرأسمالية الصناعية فأصبحت الصناعة تحتل المركز الرئيسي لأنها هي التي تحكم النشاط الاقتصادي.

2- السمات الرئيسية للرأسمالية الصناعية:

تتميز الرأسمالية الصناعية بعدة سمات يمكن ذكر أهمها في النقاط التالية:

أ- **سيطرة الاتجاهات الاحتكارية في الداخل والخارج:**

في الداخل وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية ككل (تجارية، صناعية ومالية) حيث سيطر عليها عدد قليل من الرأسماليين التجاريين، اما في ميدان التجارة الخارجية فقد كانت سيطرة الاحتكارات كاملة، وقد تم تطبيق قواعد ومقتضيات الاحتكار عن طريق الشركات الاحتكارية الأجنبية.

ب-**قيام الاتجاه تحو الاستعمار والتوسع الخارجي:** اتجهت الرأسمالية التجارية وحتى الصناعية إلى الاستعمار الخارجي والسيطرة سياسيا وعسكريا على البلاد الأجنبية حماية وخدمة لمصلحتها الاقتصادية.

ج-**وفرة ونمو رأس المال:** نظرا لأهمية رأس المال في النشاط الزارعي والصناعي والخدمات التجارية توسع النظام المصرفي وخاصة بعد تدفق الذهب والفضة من المستعمرات .

د- **فتح المجال أمام التفكير العلمي والتطبيق العقلاني في مختلف مجالات الحياة:** خاصة بعد ضعف سلطة الكنيسة من جهة، وتراكم رؤوس الأموال من جهة ثانية والتي أمدت البحوث بالأموال اللازمة.

3- الثورة الصناعية:

1.3- تعريف الثورة الصناعية: يقصد بها تلك التحولات والوقائع الصناعية الكبرى التي حصلت ابتداءا من حوالي 1750 والتي أدت إلى تحول نوعي في طرق الإنتاج الصناعي، **من خلال** الانتقال من الصناعة اليدوية إلى الآلية بقوة محركة، وفي هذه المرحلة حدثت موجة هائلة من الاختراعات والاكتشافات ساهم إدخالها إلى فروع الصناعة في تطويرها (صناعة الحديد و المنسوجات و إنتاج الطاقة المحركة)، و زاد الإنتاج و الإنتاجية وأصبح النشاط الصناعي قطاعا رئيسيا مما زاد في التراكم الرأسمالي.

2.3- الأسباب الأساسية لقيام الثورة الصناعية:

1- الزيادة الكبيرة في عدد السكان أواخر القرن 18 بسبب نقص الوفيات وتوفر الرعاية الصحية خاصة في المدن وتطور مناخ العمل وزيادة للدخول مما يزيد من عرض العمل وهو ما وفر عمالة للصناعة بأجور معقولة.

2- اتساع التجارة الداخلية والخارجية لأوروبا: بسبب توفر وسائل النقل والمواصلات البرية والمائية مما طور التجارة في أوروبا لتشمل العالم القديم والجديد وهو ما أنتج طلبا إزداد اتساعا وهو ما زاد في حجم المشروعات الصناعية وبالتالي انخفاض أثمان المنتجات الصناعية نتيجة انخفاض تكاليف الشحن، وبذلك يكون اتساع للسوق (التجارة الداخلية والخارجية قد ساعد في التصنيع والانتاج).

3- حصول التراكم الرأسمالي: فعن طريق توسع التجارة الداخلية والخارجية ازدادت أرباح وثروات المؤسسات والشركات مما يعني وفرة في رؤوس الأموال اللازمة ل: (الصناعة والتجارة، والبحث والتطوير) وظهور شركات المساهمة (والتي استطاعت جمع المدخرات) ، وإنشاء البنوك وتفعيل دورها في المجتمع.

4-عدم تدخل الدولة في إطار الحرية الاقتصادية وسيادة المذهب الطبيعي.

2.3. الميزات الأساسية لمرحلة الثورة الصناعية:

3-1 -كبر حجم المشروعات وظهور نظام المصانع الآلية (1830)

أصبحت المشروعات كثيرة واستخدمت بها الآلة التي تحركها الطاقة (الفحم الحجري)، واتسمت الصناعة الألمانية بضخامة مشروعاتها في حين اتسمت الصناعة الفرنسية بالصغر والتخصص من السلع الكمالية.

3-2- ميول الصناعة نحو الاحتكارية:

بسبب شدة المنافسة بين المنتجين أدى ذلك إلى تخفيض للأسعار وتقليل الأرباح أو حتى تحقيق خسائر، مما دفع المنتجين إلى الاتحاد في شكل تكتل أو اتحاد احتكاري يأخذ أحد الصورتين:

- كارتل ساد في ألمانيا حيث تحافظ الشركات الداخلة في الكارتل على شخصيتها القانونية واستقلالها المالي والإداري، وتدخل في اتفاقية لتوزيع الأسواق والأسعار وتنظيم الإنتاج و انتشرت في قطاعات الحديد الصلب والصناعات الكهربائية والبنوك،

أما الصورة الثانية للاحتكار فهو التراست التي ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية : حيث هو نظام عكسي للكارتل فالمشروعات التي تدخل نظام الاحتكار تراست تفقد شخصيتها القانونية واستقلالها المالي

والإداري وتصبح كلها مشروعا واحدا، يقوم بتحديد وتخطيط سياسات الإنتاج والتسعير، وقد حاربت الولايات المتحدة الأمريكية هذه النظام للإنتاج بواسطة قانون شومان 1890 وقانون كلايتون 1914.

4- نتائج الثورة الصناعية:

أحدثت للثورة الصناعية آثار مباشرة وغير مباشرة شملت كل القطاعات نوردها مختصرة كما يلي:

4-1- **تطور الثروة الوطنية وزيادة القوة العسكرية لدول أوروبا:** حيث لم يقتصر الإثراء على أصحاب رؤوس الأموال فقط، بل حققت الدول زيادة كبيرة في إيراداتها، وظفت قدرا كبيرا من هذه الإيرادات في زيادة قوتها العسكرية والحصول على مستعمرات واسعة.

4-2- **ارتفاع مستويات معيشة للأفراد:** وهذا ناتج عن انخفاض أسعار السلع الزراعية والصناعية مما زاد من القدرة الشرائية الحقيقة للدخول.

4-3- **تطور الخلاف بين العمال وأرباب العمل:** كون العمال بدءوا يطالبون بزيادة الأجور وتحسين شروط العمل، ومن الناحية الأخرى يحاول أصحاب الأعمال الضغط على العمال حتى تزيد أرباحهم وتنمو استثماراتهم.

4-5- **تمركز السكان بالمدن:** فقد تطور عدد السكان في لكل من بلجيكا، انجلترا، ألمانيا خلال الفترة (1801-1901) من (3,5-10,5- 20) إلى (6,5- 27- 56)، وشكل سكان المدن ¾ سكان انجلترا و 2/3 من سكان ألمانيا و ½ من سكان فرنسا.

4-6- نمو التجارة الخارجية: حيث كانت السمة الغالبة للصادرات أنها مواد ومنتجات صناعية والواردات أغلبها من المواد الأولية.

4-7- تطور الزراعة الأوروبية : استفادت الزراعة من التقنيات والنظم والوسائل التي أتاحتها للصناعة المتطورة في أوروبا مما أحدث ثورة من الزراعة في القرن 19 فتمت مكننة العمل الزراعي واستخدمت المخصبات الكيميائية.

ثالثا: الرأسمالية المالية (أواخر القرن 19م)

ان مفهوم الرأسمالية المالية يعود إلى حوالي 1875 أين سيطرت البنوك على المشروعات الصناعية حيث انتشرت شركات المساهمة وأدى ذلك إلى اندماج رأس المال البنكي بالرأسمالي الصناعي مما أدى إلى ظهور الرأس مال المالي .

وتميزت هذه الفترة بتمركز للانتاج وتمركز رأس المال والتي أدت إلى ظهور احتكارات لعبت دورا كبيرا في التحكم وتوجيه الحياة الاقتصادية، فالصناعات أصبحت كبيرة بعد الثورة الصناعية مما يستدعي توفر رساميل كبيرة وهو ما تم بواسطة البنوك وشركات المساهمة، التي بلغ عددها في انجلترا 994 برأس مال قدره: 345 مليون جنيه استرليني سنة 1944 ، وفي القارة الأوروبية كان يزيد عدد الشركات المالية عن 1000 شركة وذلك بعد عام 1880، وأصبحت لندن وباريس خلال القرن التاسع سوقين مهمين للأموال والاستثمار، كما تزايدت أهمية مصارف للودائع من كامل أوروبا وخاصة انجلترا، فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة.

3- وما زاد من نفوذ الرأسمالي المالية:

أ- السيطرة على مصادر المواد الخام اللازمة لاستمرار النشاط الصناعي.

ب- فرض أسعار احتكارية على السلع الصناعية مما يحقق لها أعلى معدلات الأرباح .

ج- ولكي تضمن الرأسمالية المال لتحقيق أهدافها فلا بد لها من الدخول في اتحادات اقتصادية كالكارتل و الترست و الكونسرسيوم : الذي يعني مجموعة إنتاجية متنوعة تعود في أغلبها لشركة واحدة مثل (الحديد، الفولاذ، البترول، صنع السفن، والمزارع).

أزمة الكساد الكبرى (أزمة 1929)

1- الوقائع الاقتصادية قبل أزمة الكساد:

أ- حتى القرن التاسع عشر ساد مناخ من الرواج والتفاؤل ما عدا بعض الأزمات البسيطة وأزمة 1816 و 1825 في بريطانيا وأزمة 1873 التي شملت ألمانيا والولايات المتحدة.

ب- شهدت المرحلة السابقة لأزمة الكساد توسعا في الانتاج والتجارة خاصة في السنوات السابقة للكساد (1925-1929)

ج- تراجع حدة التوتر العالمي الناتج عن الحرب العالمية الأولى (1914-1918) وبدأت محاولات للبحث عن استقرار نقدي ومحاولات لتحرير التجارة واستفادت للولايات المتحدة من هذا الوضع ودخلت مرحلة الرخاء مبكرة ا خلال الفترة 1922-1929.

د- ساهم في هذا الرخاء الاقتصادي الاختراعات والتجديدات التي دخلت حيز التنفيذ بعد الحرب العالمية الأولى فترة (الرخاء والتوسع)

هـ- وشهدت بورصات الأوراق المالية مضاربات كبيرة نتيجة لحالة التفاؤل في ظل الرخاء والتوسع الاقتصادي حتى بلغت أسعار للأوراق المالية حدودا خيالية وحاولت السلطات وضع حد لهذه المضاربات ولكن فشلت.

2- خصائص الأزمة:

بعد الارتفاع الكبير لأسعار الأوراق المالية في بورصات الولايات المتحدة اتجهت هذه الأسعار إلى النزول المستمر اعتبارا من سبتمبر 1929، في البداية رحبت السلطات النقدية بتراجع أسعار الأوراق المالية واعتبرت أنه أمر طبيعي ولكن تواصل انهيار الأسعار ليدخل بعدها للاقتصاد الأمريكي والعالمي مرحلة من الكساد الاقتصادي الرأسمالي التي لم يشهد لها مثيلا، وأخذت مستويات الإنتاج والعمال في التراجع لغاية سنة 1932.

اختلفت أراء الاقتصاديين حول الأسباب الحقيقية التي أدت إلى تدهور الإنتاج والعمالة في الولايات المتحدة , ولكن ما من شك أن هناك عوامل حقيقية يتفق عليها معظم الاقتصاديين وهو انه في

الفترة السابقة للكساد الكبير حقق النشاط الاقتصادي مستويات قياسية ووصل الإنتاج والاستثمار إلى درجة التشبع بمعنى أنه ضاقت منافذ الاستثمار وبلغت الطاقة الإنتاجية في الصناعة حدا اكبر مما يستوعبه السوق , بمعنى آخر كان هناك فائض في الإنتاج الصناعي أي أن العرض اكبر من الطلب مما أدي إلى انهيار في السوق، بالإضافة إلى طبيعة الدولة الحديثة غير التدخلية في ذلك الوقت .

لقد تسرب الكساد من الولايات المتحدة إلى دول أوربا ودول العالم الأخرى واثر في اقتصادياتها تأثيرا بليغا, فتراجع النشاط الاقتصادي الأمريكي أدى بالضرورة إلى هبوط حجم المشتريات الأمريكية من منتجات الدول الأجنبية بالإضافة إلى تقلص حجم القروض والإعانات التي كانت الدول الأجنبية وخاصة الأوروبية تحصل عليها من الاقتصاد الأمريكي , وقد ذهبت الولايات المتحدة الأمريكية إلى سحب جزء كبير من رؤوس أموالها الموجودة بأوربا فخلق هذا حالة من الذعر المالي كان له اثر بالغ الأهمية خاصة في ألمانيا والنمسا أما الدول الأخرى خارج القارة الأوربية فقد تأثرت كثيرا وخاصة أن معظمها دولا تنتج وتصدر مواد وذلك لانخفاض أسعارها نتيجة انخفاض الطلب عليها,

-نتائج حدوث الأزمة:

1. تراجع الإنتاج الصناعي في سنة 1932 في الولايات المتحدة الأمريكية ليقارب نصف مستواه ، في ألمانيا إلى ما يعادل 40 بالمائة من مستواه، وفي فرنسا انخفض إنتاجها الصناعي بمقدار 40 بالمائة مقارنة بمستواه سنة 1929.
2. في عام 1932 بلغ عدد المتعطلين في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من ثلث القوة العاملة. وبلغ عدد المتعطلين في ألمانيا حوالي 40% من القوة العاملة، وفي فرنسا كان حوالي 20% من عمالها المتعطلين. .

- سياسة الانتعاش (إجراءات كينز):

ولقد وجدت الدول الصناعية سواء الولايات المتحدة أو أوروبا أن مصلحتها القومية تقتضي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. فنتيجة للكساد الكبير زاد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي (تقييد الحرية الفردية). و لم يقتصر التدخل الحكومي بدرجاته المختلفة على الحقل الصناعي بل تعداه إلى حقول التجارة والمال وعلاقات العمال برجال الأعمال .